

إن مسألة تتبع الفوات ليست هينة، فهي بمثابة تحقيق على تحقيق، وتدقيق على سهو وغفلة، وتصويب لغلط قد يظنه الآخرون هو الصواب، وكانت الإحاطة في أخبار غرناطة لابن الخطيب أنموذجاً لعملية تتبع فوات التحقيق، ولم يقتصر الأمر عليها، فقد اتسع إلى المصادر والدواوين التي لها علاقة بهذا المصدر المهم في الدراسات الأندلسية. وبعد أن أنجزت - بعون الله تعالى - ذلك العمل الشاق أراني في حاجة إلى الوقوف على بعض نتائج ذلك العمل المثمر وهي على النحو الآتي:

تعرض كثير من ألفاظ النصوص إلى علة التصحيف والتحريف فأدت إلى إحداث خلل في دلالاتها وتغيير معناها، أي إلى العكس مما يريد الأديب، وإلى إحداث خلل في أوزان أبياتها مما يعطل موسيقاها، لعل ذلك الخلل لا يقتصر على الناسخ وحده بل يشترك معه الأديب في أوهامه، أو في رداءة خطّه. فيجهل الناسخ قراءة رسم الخط فيكتبه كما يقرأه أو يتصوره. ولم يتم المحقق بعده بدوره في تتبع ذلك الغلط وتصويبه مما ورد في المصادر الأخرى.

إن مسألة تعرض النصوص إلى السقط أو النقص مسألة طبيعية، بسبب تعرض المخطوط إلى التلف، أو الخرم، أو الحذف، أو سقوط أكبر جزء منه، أو تعمّد الأديب إلى إسقاط بعض الأبيات التي لا تناسب موضوعه، أو يعتمد إلى اختيار الأبيات التي يريدها، أو يحدث ذلك بسبب سهو الناسخ ونسيانه أثناء النسخ، أو عدم معرفته قراءتها فيترك مكانها بياضاً هكذا. ولم أجد للمحقق جهداً في هذا المجال، إذ لم يشر إلى أي سقط أو نقص، أو أية محاولة لإصلاح ذلك الخلل من خلال مقابله بالنصوص في المصادر الأخرى.

أوقع الناسخ بخطه الرديء النصوص في أغلاط متنوعة منها، أغلاط لغوية وإملائية في جميع أجزاء الإحاطة، ومن هذه الأغلاط اختلاف الحركات أو شكل الألفاظ مما يؤدي إلى تغيير دلالتها، أو عودة الضمائر إلى أسماء لا تطابقها في الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، أو إهمال عمل جزم الفعل أو نصبه المسبوق

بأدوات النصب والجزم أو العكس جزمه ونصبه دون أداة سابقة له. وعدم التفريق بين الأفعال الثلاثية والرباعية. أو حذف الياء أو الواو من الألفاظ التي تقع في القافية ويعوض عنها بكسر أو ضم الحرف الذي يسبقه أو العكس إضافة الياء أو الواو بدلاً من الكسر أو الرفع. وعدم التفريق بين الألف الممدودة أو الألف المقصورة أو بين التاء المربوطة أو التاء الطويلة، أو بين الضاد والطاء، وعدم معرفة قواعد الهمز، ومجيء حرف الجر بما لا يناسب اللفظ الذي يسبقه، وغيرها. ولم يبد المحقق ولو جهداً يسيراً في تصويب مثل هذه الأغلاط، إذ لا يحتاج تصويبها إلى مراجعة المصادر الأخرى، أو مقابلتها بالنصوص، أو اعتبارها رواية أخرى؛ لأن ذلك غلط يخالف قواعد اللغة العربية، ويضاف إلى الأغلاط الأخرى الآتية الذكر.

وتبدو الآيات القرآنية المقتبسة ناصعة في نصوص الإحاطة، وكان غاية ذلك الاقتباس لتقوية تركيب العبارة وزخرفتها بالآي الكريم، ولا يمكن للقارئ أن يغفلها فكيف بالمحقق النابه. بينما نجد الحديث الشريف يحتاج إلى اطلاع مستمر على كتب الحديث للكشف عن نصوصه المقتبسة، ومع ذلك لا يمكن تغافله أو إهمال الإشارة إليه.

ونجد مثل ذلك في تضمين الأمثال العربية التي هي رموز مكثفة لأحداث كبيرة، وإيرادها لهذا الإيجاز يراد منه العظة والعبرة. وتضمن الأشعار العربية للشعراء المشهورين معروف أيضاً، ويراد به أيضاً تقوية النص وتزيينه، وقد يصرح باسم الشاعر أحياناً وقد لا يصرح به لشهرة البيت المضمن. ومثل هذه الأشعار المتداولة لا تخفى على القارئ فكيف تخفى عن المحقق النابه فيتركها دون إشارة إلى مصدرها.

ولا يقف عمل المحقق عند هذا الحد بل عليه أن يخرج الأبيات من مصادرها الأخرى ليتثبت من صحتها ونسبتها إلى شعرائها، ويبين اختلاف روايتها، وضبط أبياتها من حيث الوزن والقافية والتقطيع، ويشير إلى مواضع الخلل فيها.

وفي جميع هذه المجالات لم يقدم المحقق عملاً يخدم صحة النص وإعادةه إلى ما كان عليه، أي حين أنشده الشاعر أو حين أنتجه الأديب أو ألفه المؤلف، فكان

عمل المحقق في غير ذلك لا يختلف عن عمل الناسخ. فقد أبقى النصوص على علتها، ولم يكلف نفسه في تصويبها من خلال مقابلتها بغيرها من المصادر الأخرى. إن كتاب الإحاطة في أخبار غرناطة عمل ضخّم مكوّن من أربعة مجلدات، ينبغي أن لا يقتصر تحقيقه على محقق يقوم لوحده بمثل هذا العمل الشاق، وإنما يستدعي عدة محققين يتضافرون في عملهم لإنجاز هذه المهمة العلمية، فيقدمون عملاً علمياً رصيناً يخدم الباحثين والدارسين.